جامعة المنوفية

كلية الحقوق

اسم الباحث:	عبدالله حنفي عبد العزيز

نوع البحث: أكاديمي **تاريخ اعتماد تسجيل البحث:** 2013/01/29

عنوان البحث:

السلطات الإدارية المستقلة

طريقة البحث:

تتجلي فكرة السلطات الإدارية في قيام المشروع بسحب سلطة القرار بصدد نشاط معين يندرج في الأنشطة العادية للإدارة (والتي تخضع للنفوذ الحكومي ولمبدأ التدرج الرئاسي) والعهود بهذه السلطة لأجهزة أو هيئات أخري مغايرة - في بعض النواحي - للهيئات الإدارية التقليدية

جامعة المنوفية

نوع البحث: أكاديمي **تاريخ اعتماد تسجيل البحث:** 2013/01/29

عنوان البحث:

الرقابة القضائية علي تمويل الحمالات الإنتخابية

طريقة البحث:

فكرة عامة عن الإنتخابات والحمالات الإنتخابية ـ الرقابة القضائية علي تمويل الحمالات الإنتخابية في فرنسا ـ الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية ـ بعض النماذج الأجنبية والوضع في مصر .

جامعة المنوفية

نوع البحث: أكاديمي **تاريخ اعتماد تسجيل البحث:** 2013/01/29

عنوان البحث:

دور الدولة فى ضمان وحماية حق الإنسان فى بيئة صالحة

طريقة البحث:

وكانت البيئة محلا لدراسات الكثير من العلماء فى شتى التخصصات الذين اسفاضوا فى بيان وتوضيح عناصر البيئة والآثار التى يمكن ان تنجم عن تلوثها ومعايير قياس هذا التلوث وطرق علاجه والنسب المسموح بها منه حتى لاتفقد البيئة قيمتها .

وللأسف لم تحظ البيئة بالدراسة القانونية المناسبة ويرجع ذلك إلى حداثة التشريعات البيئية وكذلك تاخر الفقه فى إخضاع البيئة للدراسة القانونية مما يساعد على إسباغ الحماية القانونية عليها .

وفى الآونة الاخيرة أسبغت دساتير بعض الدول نوعا من الحماية الدستورية على حق الإنسان فى العيش فى بيئة نظيفة وصحية وألقت على عاتق الدولة واجب حماية البيئة وتمكين الإنسان من العيش فى بيئة ملائمة وصالحة ، حتى أن الكثير من الفقهاء يقولون بميلاد جيل جديد من الحقوق والحريات يتمثل فى حق الإنسان فى العيش فى بيئة صالحة وخالية من التلوث .

ولقد دخل دستورنا المصرى فى مصاف الدساتير التى تمنح البيئة حماية دستورية وكان ذلك تحديدا بمناسبة التعديلات التي تمت علي الدستور المصرى سنه 2007 ، ثم المواد المتعلقة بالبيئة في دستور مصر الجديد الصادر سنة 2012.

جامعة المنوفية

نوع البحث: أكاديمي **تاريخ اعتماد تسجيل البحث:** 2013/01/29

عنوان البحث:

أحكام وآثار تولى الموظف العام وكالة انتخابية

طريقة البحث:

يشكل مبدأ الفصل بين السلطات معلماً مهما من معالم النظام الديمقراطي ولكنه يشكل في الوقت ذاته مشكلة تثير جدلاً واسعاً لعل أبرز محاوره صورة هذا الفصل ومداه ، وإن كان من المستقر عليه أن مبدأ الفصل بين السلطات المطبق في أغلب الديمقراطيات معناه الفصل مع التعاون والتنسيق وليس معناه ذلك الفصل الذى يؤدي إلي التصادم والتضارب .
وإذا نحينا السلطة القضائية جانباً نظراً لخصوصية دورها وحيادها ولذاتية القائمين عليها وطبيعة تكوينها فإن الجدل المثار يبقى أكثر وضوحا بصدد العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.
فكان هناك في البدء صراعاً حول الاختصاصات وتم حسم هذا الصراع بوضع نصوص دستورية تبين حدود واختصاصات كل سلطة ، ولكن هناك دساتير بعض الدول تميل إلي ترجيح كفة سلطة على حساب الأخرى وهذا بطبيعة الحال وفقاً للنظام السياسي السائد في هذه الدول.
وسنحاول في بحثنا تناول هذه العلاقة ولكن من زاوية عضوية تتمثل في الموظف العام الذي يعد رجل الإدارة وممثلها والتابع لها والمنفذ لسياستها ،والذي قد يرى التقدم للترشيح لانتخابات ما لتمثيل مجموعة من المواطنين مما يجعله – بهد نجاحه فى هذه الانتخابات – عضوا فى مجلس تشريعى أو مجلس محلى أو مجلس بلدي ...الخ
مما يجعلنا نجد في الواقع شخص واحد يتولى عضوية مجلس تشريعي عن طريق الانتخاب وهو في الأصل موظف عام تابع للسلطة التنفيذية.